لجنة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

د. بوسلمة حكيمة
جامعة باتنة -1- الجزائر

د. كردودي سهام
جامعة بسكرة الجزائر

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة إبراز دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بلجنة المراجعة والحوكمة، وتوضيح كيف يمكن أن يساهم عمل هذه اللجنة في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

وقد بينت الدراسةأن للجنة المراجعة دور ا مهما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لأنها تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي كما تقوم بالعديد من المهام التي من شأنها أن تعزز الإفصاح والشفافية والثقة في التقارير المالية. الأمر الذي يساعد على توفير بيئة جيدة لجذب الاستثمارات والمساعدة في محاربة الفساد المالي والإداري ومنع الأزمات والانهيارات المالية.

الكلمات المفتاحية: لجنة المراجعة، حوكمة الشركات، إدارة الأرباح.

Abstract:

The present study aims at highlighting the role of the Audit Committee as one of the main mechanisms of corporate governance in reducing earnings management practices by reviewing the most important concepts related to the Audit Committee and Governance and clarifying how the work of this committee's can contribute to reducing negative earnings management practices.

The study showed that the Audit Committee plays an important role in reducing earnings management practices because it serves as a link between the Board of Directors and both internal and external auditors. It also performs many tasks that enhance disclosure, transparency and reliability in financial reports. This helps to provide a good environment to attract investment and help fight against financial and administrative corruption and prevent financial crises and collapses.

Key words : Audit Committee, corporate governance, earnings management.

مقدمة:

لقد أفرزت الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة العديد من القضايا التي باتت موضع اهتمام دولي متنامي. ومن أبرز تلك القضايا انهيار عدة شركات عالمية كبرى نتيجة لضعف مجالس إدارتها في عمليات الإشراف والرقابة والقصور في عمليات المساءلة لأخطاء المديرين، مما ساعد على انتشار الفساد المالي والإداري وارتكاب العديد من الممارسات الاحتيالية في العمليات المالية وبالتالي افتقار الشفافية والوضوح والدقة في المعلومات المحاسبية وعدم إظهارها لحقيقة الأوضاع المالية للشركات.

ولأن المعلومات المحاسبية تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية خاصة المستثمرين والمتعاملين في أسواق الأوراق المالية، فقد تلجأ الإدارة إلى استخدام طرق وسياسات محاسبية معينة للتأثير على الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية بغرض تضليل مستخدمي هذه التقارير.

وللحد من هذه الممارسات الاحتيالية لإدارة الأرباح فقد سارعت المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول إلى وضع مجموعة من القوانين والضوابط والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة. وقد سميت مجموعة الضوابط والمبادئ هذه بحوكمة الشركات وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المحتواة في التقارير المالية المنشورة.

ويعد وجود لجنة المراجعة المستقلة في الهيكل التنظيمي للشركات إحدى الدعائم الرئيسية للحوكمة فيها، وهي لجنة يشكلها مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها له، وهي تمثل حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وبين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة.

وهذه اللجنة تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يجب أن يتوافر لديهم الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية، والدراية بطبيعة نشاط الشركة. وقد أسند للجنة المراجعة

العديد من المهام والواجبات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية ودعم استقلالية المراجع الخارجي وتعزيز مصداقية القوائم المالية، مما يعيد الثقة والطمأنينة للأطراف ذوي العلاقة في الشركة.

مشكلة الدراسة:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع إدارة الشركة إلى التلاعب بالأرباح منها تخفيض الضرائب أو زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، أو مواجهة التقلبات الحادة فيمستو ى الأرباح من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية. الأمر الذي استوجب ضرورة تشكيل لجنة المراجعة لتفعيل تطبيق الحوكمة والخروج برؤى جديدة لإحكام الرقابة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو دور لجنة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟

أهمية و أهداف الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي تحظى بها لجنة المراجعة باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات في تفعيل الرقابة على مجالس الإدارة للحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية من خلال المهام والمسؤوليات الموكلة للجنة المراجعة وما تتمتع به من استقلالية وكفاءة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام وهو التعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. ويتحقق هذا الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على ماهية لجنة المراجعة وأهم أسباب نشأتها وضوابط تشكيلها.
- توضيح مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها ومبادئها.
- تحديد مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها ودور لجنة المراجعة في الحد من ممارساتها السلبية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للجنة المراجعة

يعد التلاعب والغش في التقارير المالية من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء لجنة المراجعة في الشركات، وكانت الانهيارات والإخفاقات المالية في كبرى الشركات العالمية الدافع الأكبر أمام الهيئات المهنية والمنظمات والمشرعين للمطالبة والتوصية بتشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة على أن تحدد لها المهام والواجبات وكيفية تشكيلها من أجل مساعدة المجلس في القيام بمسؤولياتة الإشرافية والرقابية. إذ تتولى لجنة المراجعة الإشراف على إعداد التقارير المالية، وتعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي بما يضمن لها الاستقلالية في أداء عملهم وتحسين أداء أعمالها.

أولاً : نشأة لجنة المراجعة

لقد ارتبط ظهور ونمو فكرة لجنة المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بأزمة الكساد الاقتصادي الكبير عامي 1928 و1929، حيث أوضح المحللون أن ضعف استقلالية مراجع الحسابات كان من العوامل الرئيسية التي ساهمت في حدوثها.

وفي عام 1967 أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بضرورة تشكيل لجنة المراجعة في الشركات المساهمة العامة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، ويكون من مهامها حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي وا إدارة الشركة وخاصة في النواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.[1]

وقد حظي مفهوم لجنة المراجعة بالمزيد من الاهتمام في عام 1972 عندما أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) توصيات بإنشاء لجنة للمراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما طالبت الشركات بضرورة الإفصاح عنها.[2]

كما قامت اللجنة في عام 1978 بإصدار النشرة رقم 278 في سلسلة المحاسبة، والتي أوصت فيها لجنة المراجعة باختيار أو تغيير المراجعين الخارجيين وفحص أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات المهنية الأخرى، ومناقشة خطة ومجال المراجعة مع المراجعين

الخارجيين، وكذلك الموافقة على الخدمات المهنية التي تقدم بواسطتهم، والتأكد من استقلالهم، وفحص نطاق ونتائج أنشطة المراجعة الداخلية، وكفاية نظم الرقابة الداخلية.[3]

وفي عام 1987 صدر تقرير تريدواي[4] الذي أكد على أهمية تشكيل لجنة المراجعة داخل الشركات المسجلة أسهمها في بورصات الأوراق المالية الأمريكية، وأكد على أهمية أن تتشكل هذه اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين، وحدد هذا التقرير أن المسؤولية الأساسية للجنة المراجعة تتمثل في دورها في اكتشاف التلاعب ومنعه في القوائم المالية.

وفي عام 1999 تم تشكيل لجنة Blue Ribbon committee التي أصدرت مجموعة من التوصيات بهدف زيادة فاعلية لجنة المراجعة بالشكل الذي يساعد على زيادة جودة القوائم المالية.[5]

وبعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الأمريكية تم في 30 يوليو 2002 إصدار قانون ساربينس أُوكسلي الذي أكد على إلزام جميع الشركات بتكوين لجنة المراجعة لما لها من دور في منع حدوث الانهيارات المالية في المستقبل، عن طريق التأكيد على أهميتها في عملية إعداد القوائم المالية ودورها في زيادة استقلالية المراجع الخارجي والداخلي.[6]

أما في المملكة المتحدة فقد صدر عام 1992 تقرير لجنة كادبوري الذي طالب بتشكيل لجنة المراجعة وتحديد مسؤولياتها بالنسبة للشركات المسجلة أسهمها في بورصة لندن للأوراق المالية، وجدير بالذكر أن هذا التقرير أكد على أن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات يمكن أن يتحقق عن طريق إنشاء لجنة المراجعة.[7]

وفي عام 1999 تم إصدار تقرير Turbull Report الذي أكد أيضا على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة في تحسين وتدعيم نظام الرقابة الداخلية.

وفي عام 2003 تم إصدار تقرير Smith Report الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجنة المراجعة وكيفية الإفصاح عن هذه اللجنة في التقارير السنوية للشركات، كما طالب هذا التقرير الشركات بضرورة أن يكون للجنة

المراجعة تقرير سنوي يتم نشره بحيث يتضمن الواجبات التي تم تنفيذها خلال العام من قبل أعضاء اللجنة.[8]

ثانيا: مفهوم لجنة المراجعة

حظي مفهوم لجنة المراجعة في الآونة الأخيرة بالمزيد من الاهتمام في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية، حيث تم إصدار العديد من القوانين والتوصيات التي تؤكد ضرورة وجود لجنة المراجعة ضمن الهيكل التنظيمي للشركة، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد للجنة المراجع، إذ قام العديد من الباحثين بتعريفها. لذلك سنعرض مجموعة من تلك التعاريف المتعلقة بها.

تعرف لجنة المراجعة بأنها: "لجنة مكونة من مديرين غير تنفيذيين مسؤولة عن تقييم أداء مجلس الإدارة، والتأكد من أن القرارات التنفيذية لم يتم اتخاذها بشكل فرديوا إجراء تقييم دوري لنظام الرقابة الداخلية، والمساهمة في تحديد المهام والمسؤولياتلكلٍّ من المراجعة الداخلية والخارجية." [9]

وقد عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين لجنة المراجعة بأنها: "لجنة مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسئولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة. وتعد لجنة المراجعة حلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة ، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر".[10]

كما تعرف بأنها: "لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مديرين غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية. ومن أهم أعمالها مراجعة التقارير المالية، وكذلك تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة، ومناقشة نتائج المراجعة معكلٍّ من المراجع الداخلي والخارجيوا إعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي."[11]

نستنتج من التعاريف السابقة بأن لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرة بمجال المحاسبة

والمراجعة، وتشتمل مسؤولياتها على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية، ومراجعة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة والتأكد من كفايتها وملاءمتها لمستخدميها، ودعم استقلال المراجع الخارجي ومناقشته بنتائج المراجعة، وتقييم كفاءة المراجع الداخلي ودعم استقلاله، ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، والتأكد من ملاءمة نظام الرقابة الداخلية وكفايته بالشركة.

وبناء على ما سبق نستخلص بعض السمات الآتية للجنة المراجعة:

- لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.
- مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين.
- لجنة مهنية على درجة عالية من الخبرة والمعرفة بالمحاسبة والمراجعة.
- قوم بالإشراف والرقابة على الأطراف الداخلية والخارجية في الشركة.
- تتعلق مسؤوليتها بمراجعة عملية إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.
- تهتم بمراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل الشركة.
- تهدف إلى حماية حقوق المساهمين.

ثالثا: أسباب الاهتمام بلجنة المراجعة

لقد ساعدت كثير من العوامل على زيادة الاهتمام بتشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأهم هذة العوامل ما يلي: [12]

-تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك في الخارج، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها، وزيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادىء المحاسبية.

-زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة.

-التناقض الموجود بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلال مراجع الحسابات لإبداء الرأي الفني المحايد، وبالتالي فوجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية.

-الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وتدعيم استقلال مراجع الحسابات، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد وتدقيق القوائم المالية خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة، حيث يعتبر الحصول على قوائم مالية سليمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار أساس عملية التنمية وزيادة فعالية بورصة الأوراق المالية.

-حاجة أصحاب المصلحة في الشركات خاصة المقيدة بالبورصة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

رابعا: ضوابط تشكيل لجنة المراجعة

تعد لجنة المراجعة من أهم الجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، فهي مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين(مستقلين) لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء، وكلما كانت لجنة المراجعة المشكلة مكونة من أعضاء مستقلين كلما كانت فاعلة كآلية من آليات حوكمة الشركات، وتكون أكثر استقلالية.

وتعتبر عملية اختيار أعضاء اللجنة من أهم القضايا التي تواجه مجلس الإدارة، ويجب أن تخضع هذه العملية إلى مجموعة من الضوابط (المعايير) لتؤدي عملها بكفاءة وفاعلية. وفي الآتي أهم الضوابط التي يجب توافرها بأعضاء اللجنة التي استقر رأي معظم الكتاب على ضرورة توافرها عند تشكيل لجنة المراجعة في أي شركة حتى تؤدي هذه اللجنة أعمالها بكفاءة و تساهم إيجابياً في تفعيل حكومة الشركات والحد من الممارسات الاحتيالية للإدارة، ويمكن بلورة تلك الضوابط على النحو الآتي:

1- التحديد الواضح لسلطات ومسئوليات ومهام اللجنة:

تنحصر المهمة الأساسية للجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية وا عداد التقارير المالية ودعم الرقابة الداخلية ودعم استقلال المراجعين الداخليين والخارجيين. فهي بحاجة أن تكون مهامها ومسؤولياتها واضحة ومكتوبة ومحددة في نظام أو دليل، بحيث يوضح المسؤوليات وطبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي حتى لا يحدث تداخل أو تعارض بين عمل اللجنة وعمل بعض الأجهز ة التنفيذية في الشركة.

ويجب أن يكون للجنة المراجعة سلطة مناقشة أي موضوعات تراها مهمة، ولها الحق في الاستعانة بأحد الأطراف الخارجية ذات الخبرة والدراية بالمشاكل التي تواجهها اللجنة في كافة النواحي المالية والمحاسبية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على عملية إعداد القوائم المالية وعلى سلامة الإفصاح للمعلومات التي تظهر بها.

2- توافر وتكامل الخبرة والمهارة في أعضاء لجنة المراجعة:

نتيجة لتعقد الأمور المالية وتعقد هياكل رأس المال وممارسة المحاسبة الإبداعية في تطبيق المعايير المحاسبية من قبل الإدارة يتطلب أن يكونوا أعضاء لجنة المراجعة من الأشخاص اللذين يتمتعون بالخبرة والمهارة اللازمة، لذلك على كل مجالس الإدارة في الشركات أن تحدد مجموعة من المؤهلات والكفاءات التي يجب توافرها في أعضاء اللجنة، كأن يتوافر لديهم الخبرة في الشؤون المحاسبية والمالية والمراجعة، والخبرة في الشؤون القانونية للشركة، ويجب أن يكونوا على درجة عالية من تفهم أعمال الشركة أو المجال الذي تعمل فيه. ويعتبر توافر الخبرة لأعضاء لجنة المراجعة ضروري لأن العديد من المشاكل المحاسبية والقانونية تعتمد على الحكم الشخصي لأعضاءها.

3- تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة المراجعة:

يعتمد عدد أعضاء اللجنة على حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة، ومن الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة المراجعة بحيث يكفي هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات والتوازن بين حجم المهام ونوعيتها التي تقوم بها اللجنة والتي تختلف من شركة إلى أخرى. ويراعى عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاءها بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، ويتراوح العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة بين ثلاثة وخمسة أعضاء.

4- استقلال لجنة المراجعة:

تعد لجنة المراجعة من أبرز اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها لمجلس الإدارة، وهى عبارة عن حلقة الصلة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في الأمور التي تدخل في اختصاصها، ومن الضروري عدم قيام أعضاء لجنة المراجعة بأي أعمال من أعمال الإدارة التنفيذية وذلك لتحقيق الموضوعية والاستقلال في أداء اللجنة لأعمالها، ومن الأمور التي يجب مراعاتها لتحقيق الاستقلالية لأعضائها ما يلي:

- أن لا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- أن لا يحصل على أي مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
- أن لا يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو بشركات التابعة لها.
- أن لا يكون مدير تنفيذي في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

5- إدراك لجنة المراجعة لدورها في حوكمة الشركات:

يتعين على أعضاء لجنة المراجعة أن تدرك جيداً دورها في حوكمة الشركات من خلال:

- تدعيم دور الإفصاح المحاسبي وغير المحاسبي في مساعدة أصحاب المصلحة في الشركات على مراقبة الإدارة.

- تدعيم دور مراجعي الحسابات في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية للشركات.
- تدعيم دور الرقابة الداخلية في صدق القوائم المالية من جهة وضمان التزام إدارة الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة من جهة أخرى.

المحور الثاني: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات

ساهمت الانهيارات المالية العالمية التي حدثت في العديد من دول العالم والناتجة عن الفساد الإداري وسوء الإدارة وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية إلى تفاقم أزمات الشركات العالمية الكبرى، حيث أدت هذه الانهيارات إلى تكبد كثير من المساهمين خسائر مالية فادحة، مما أدى إلى فقدان كثير من شركات المساهمة لثقة المساهمين وشرائح كبيرة من أفراد المجتمع.

ونتيجة لذلك فقد زاد الاهتمام بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية، وعلى دورها في جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاديات الدول، من خلال وضع علاقة تكاملية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمستثمرين وأصحاب المصالح، مما يؤدي إلى منع حدوث هذه الانهيارات مستقبلا.

أولا: البواعث الأساسية لحوكمة الشركات

أدى انفصال ملكية الشركة عن إدارتها إلى ظهور ما يسمى بمشكلة الوكالة، والتي تعنى بتعارض مصالح المديرين التنفيذيين مع طموحات المساهمين، إذ استغل بعض المديرين سلطاتهم الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق عوائد خاصة بهم والقيام بأعمال غير أخلاقية ومتنافية مع الأسس القانونية، كذلك أدى إفلاس بعض الشركات العالمية إلى بزوغ مفاهيم جديدة، بهدف السيطرة على تلك التأثيرات، وكذلك لتفادي حدوثها في المستقبل .وهذا أدى إلى التفكير للخروج برؤى جديدة للتخفيف من وطأة تلك التأثيراتو اصطُلح على تسميتها حوكمة الشركات.

ثانيا: مفهوم حوكمة الشركات

لا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات متفق عليه من قبل كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين، وقد يرجع ذلك إلى تداخله مع الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. فالبعض يعرفها على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية."[13]

وتعرف كذلك بأنها: "مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف."[14]

ويصف تقرير Cadbury حوكمة الشركات نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب.[15]

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفتها بأنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها."[16]

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات هي مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والملاك وأصحاب المصالح الأخرى وتحافظ على حقوقهم.

وتأسيساً على ما تقدم فإن التعريفات السابقة توضح أن حوكمة الشركات تتضمن العديد من الجوانب أهمها:

- تعنى الحوكمة بوضع الضوابط والقيود التي تتضمن الحكم والسيطرة على الأمور من خلال وضع مجموعة من المعايير والمقاييس العادلة التي يمكن الارتكاز عليها.
- أن الحوكمة تعنى بإحكام العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

- تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، وكذلك دعم ومساندة مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة.

ثالثا: أهداف حوكمة الشركات

تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق الأهداف الآتية:[17]

- محاربة الفساد بكل صورة سواء كانفساد ًماليً ا أهمحاسبيً ا أهسياسيً ا.
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال.
- تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركاتوا ٍجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- تحسين وتطوير إدارة الشركات ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرةبناءً ا على أسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.
- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار من ناحية وتشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية من ناحية أخرى.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها مع ضمان وجود المراجعة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولا إلى قوائم مالية ختامية على أساس مبادئ محاسبية عالية الجودة.

- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها وخلق أنظمة للرقابة الذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والأخلاق السائدة في المجتمع وآدابه ومبادئه.

رابعا: مبادئ حوكمة الشركات

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة. وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أصدرت في عام 1999 مبادئ الحوكمة والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة بكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال و استقرار الاقتصاد ككل. وتتمثل المبادئ الستة الصادرة منOECD والمعدلة في عام 2004 في ما يلي:[18]

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2- حفظ حقوق جميع المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة.

3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي

عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

5- الإفصاح والشفافية:

ويتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6- مسئوليات مجلس الإدارة:

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

المحور الثالث: مساهمة لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

تعرف إدارة الأرباح بأنها: "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية قصد تحقيق بعض المكاسب الخاصة."[19] ويتم ذلك عندما تستخدم الإدارة الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وفي إعادة هيكلة المعاملات* بهدف تعديل هذه التقارير إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على التعاقدات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية.[20]

* تتم إعادة هيكلة المعاملات من خلال اختيار الطرق والبدائل والتقديرات المحاسبية التي لا تعكس بدقة أداء الشركة.

وبالتالي فإن إدارة الأر باح هي ممارسات يتم عن طريقها الوصول إلى أرباح تعكس رغبة الإدارة وليست الأرباح التي تعكس الأداء المالي الحقيقي للشركة.[21]

وهناك عدة مبررات ودوافع للإدارة وراء لجوءها لإدارة الأرباح، حيث تتمثل في:[22]

- أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط الاقتصادي؛
- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.

أما دوافعها فقد صنفها العديد من الباحثين إلى:

- مكافآت وحوافز الإدارة: يتلاعب المديرون بأرباح الشركة عندما ترتبط أجورهم ومكافآتهم بمقدار الربح الذي يحققونه.[23]
- الالتزام ببنود عقود الدين: غالبا ما تتضمن عقود الدين بعض القيود أو الشروط التي يضعها الدائنون مثل: قيود على التوزيعات المدفوعة (عدم توزيع الأرباح إلا إذا بلغت نسبة معينة أو حد معين)، إعادة شراء الأسهم، إصدار ديون إضافية،...إلخ. وهذه القيود عادة ما يعبر عنها بنسب و أرقام محاسبية، لذلك فإن الشركات التي ترتفع فيها نسبة الديون إلى حقوق الملكية تلجئ إلى الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح. وهذا ما أكدت عليه إحدى الدراسات التي توصلت إلى أن الشركات التي لديها شروط تعاقد صعبة ومعقدة يكون لديها تلاعب كبير في قوائمها.[24]
- العروض العامة الأولية: إن طرح الشركات لأسهمها للاكتتاب العام لأول مرة يدفع الإدارة للتلاعب في الأرباح نتيجة لعدم وجود سعر مسبق لهذه الأسهم. وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات أن الشركات المقبلة على عرض أسهم جديدة هي الأكثر عرضة لإدارة الأرباح.[25]
- الاختيار المحاسبي: إن وجود مرونة للاختيار بين البدائل المحاسبية يسمح للإدارة بالتلاعب بهذه البدائل للوصول إلى أرباح تلبي غاياتها.

- تخفيض ضريبة الدخل: يعتمد سلوك الإدارة في تبني سياسات محاسبية بديلة على الآثار الناتجة من تبني هذه الطرق والسياسات على المدفوعات الضريبية، حيث تعتمد الضرائب التي تفرض على أرباح الشركات على الأرقام المحاسبية بشكل مباشر، مما يدفع الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية التي تخفض من الربح الخاضع للضريبة.[26]

و على ضوء ما سبق يمكننا القول من خلال عرض مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها أن بعضها يعود بالمنافع على المديرين نتيجة حصولهم على مكافآت وحوافز أكثر مما يستحقون، أما بعضها الآخر فيعود بالنفع على الشركة ككل نتيجة لتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها وزيادة قيمتها مما يؤدي إلى انتقال الثروة من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى.

ولكن كل هذا لا يعطي الإدارة الحق في هذه الممارسات السلبية لذلك لابد من الحد منها عن طريق تطبيق حوكمة الشركات التي تؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء الشركة مما يقلل من دوافعها لممارسة إدارة الأرباح. ويتم ذلك من خلال الآليات التي ترتكز عليها الحوكمة ويأتي في مقدمة هذه الآليات لجنة المراجعة. حيث أكد تقرير كادبوري في عام 1992 على أهمية تعيين لجان مجالس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات ولجنة الحوافز والمكافآت وأن تقتصر عضوية اللجان ولجنة المراجعة خاصة على أعضاء مستقلين من خارج الشركة. كما أشار البعض إلى أن هناك اتفاقاً كاملاً الآن على أن أفضل ممارسة لمفهوم الرقابة على الشركات ينصب على دور لجنة المراجعة لكونها النقطة المركزية (محور الارتكاز) في تطوير التقارير المالية وزيادة الثقة فيها. [27]

ولكي تؤدي لجنة المراجعة دورها بكفاءة وفاعلية وتساهم في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح حددت العديد من الجهات والهيئات والمنظمات المهنية المحلية والدولية المهام والمسؤوليات المتعلقة بها والتي تتلخص في الآتي:

1-دعم وظيفة المراجعة الداخلية:

يرى أغلب الباحثين أنه لا بد من وجود علاقة قوية بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، وذلك بهدف التغلب على مشكلات إعداد التقارير المالية، وزيادة فعالية لجنة المراجع. ولذلك يمكن توضيح النشاطات التي تقوم بها لجنة المراجعة فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الداخلية كما يلي:

- فحص نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعتها.
- فحص خطط المراجعة الداخلية وموازناتها ووظيفتها.
- فحص نتائج المراجعة الداخلية.
- تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية.
- المشاركة في تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وتغييرهم في ضوء كفاءتهم ومؤهلاتهم.
- المشاركة في تحديد أتعاب موظفي قسم المراجعة الداخلية وتعويضاتهم.
- فحص الإجراءات المتبعة من قبل قسم المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الإستراتيجية ومخاطر الأعمال.

ونستنتج من ذلك أن وجود لجنة المراجعة في الشركة يعود بالعديد من المنافع، حيث يعزز استقلالية المراجع الداخلي وتوفير الموارد اللازمة له وحل كافة المشاكل التي تنشأ بينه وبين والإدارة وزيادة التفاعل والتنسيق مع المراجع الخارجي.

2- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها:

أكدت أغلب الدراسات أن من أهم مسؤوليات لجنة المراجعة دورها في فحص نظام الرقابة الداخلية، وهو ما أوصت به لجنة تريداوي وذلك لما توفره من تأكيد معقول بخصوص عدم وجود تحريفات بالقوائم المالية؛ وذلك من خلال دورها الإشرافي على إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه، ويمكن أن نبين أهم النشاطات التي تقوم بها لجنة المراجعة تجاه الرقابة الداخلية كما يلي:

- تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية معكلٍّ من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي، الذي من شأنه أن يؤثر في جودة التقارير المالية.

- دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة معكلٍ من الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي،وا إن دعت الحاجة الاتصال بالمستشار القانوني للشركة.

- رد اسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإداريةوا إجراءات المراجعة الداخلية واقتراح التعديلات؛العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

- تفحص أوجه القصور الجوهرية التي أشار إليها المراجع الخارجي في تصميم نظام الرقابة الداخلية.

3- الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها:

تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فالمعلومات المحاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، ومن أجل زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات المحتواة في القوائم المالية المعلنة، وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة في الشركة تم تحديد العديد من المهام للجنة المراجعة تجاه القوائم المالية ومن أبرزها:

- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة.

- التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية.

- التأكد من الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لتعرف آثرها في التقارير المالية.

- تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها.

- التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح لتحقيق مستوىمرضٍ للتقارير المالية.
- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها.
- استعراض القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- فهم وتقييم نوعية الإيرادات التي تظهر في قائمة الدخل.
- متابعة جميع القضايا التي أثارها مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين لضمان معالجتها بشكل سليم.
- الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية بتحديد العوامل التي تقود إليها وتعريفها.
- متابعة مدى تقيد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

4-دعم وظيفة المراجعة الخارجية:

تؤدي لجنة المراجعةدوراً مهماً في تحسين جودة المراجعة الخارجية؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في التقارير المالية، وذلك من خلال دورها في:[28]

- ترشيح وتعيين المراجع الخارجي ذي الخبرة والكفاءة الملائمة.
- تحديد أتعاب المراجع الخارجي.
- مساعدة المراجع الخارجي للحصول على المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها.
- مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله.
- حل النزاعات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة.
- تحقيق التنسيق بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.
- تحديد مجال المراجعة ودراسة ملاحظات المراجع الخارجي وتوصياته.
- الإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع الخارجي.
- مناقشة المراجع الخارجي بمدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة.

نستنتج مما سبق أن وجود لجنة المراجعة لها دور في زيادة فاعلية واستقلالية المراجع الخارجي في كافة الأمور ذات العلاقة بعمله، مما يكون له الأثر الإيجابي في زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى المستخدمة للمعلومات المحاسبية المحتواة في التقارير المالية، ويرشد قراراتهم الاقتصادية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن لجنة المراجعة لها دور فعال في تفعيل حوكمة الشركات من خلال قيامها بمجموعة من النشاطات التي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من التقارير المالية الاحتيالية مما يزيد في ثقة المستثمرين بالتقارير المنشورة من قبل الشركات، كما تعمل على حماية مصالح الأطراف الأخرى من تجاوزات مجلس الإدارة، عن طريق:

- الرقابة على أعمال الشركة.
- الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطاته.
- تقييم قرارات مجلس الإدارة جميعها.
- مشاركة المساهمين في الرقابة على الإدارة.
- الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية ومناقشة نتائجها.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح ينتج عنه قيام الشركة بعقد صفقات أو عقود مع أطراف ذوي العلاقة.
- أن تكون التقارير المالية على مستوى من الإفصاح والشفافية لمستخدميها.

الخلاصة والتوصيات:

استهدفت هذه الدراسة تحليل ومناقشة موضوع لجنة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح والذي يعد في غاية الأهمية، حيث استحوذ على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية وغيرها خاصة في السنوات الأخيرة.

وقد بينت الدراسة أن للجنة المراجعة دور بارز في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لأنها تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي كما تقوم

بالعديد من المهام التي من شأنها أن تعزز الإفصاح والشفافية والثقة في التقارير المالية. الأمر الذي يساعد على توفير بيئة جيدة لجذب الاستثمارات والمساعدة في محاربة الفساد المالي والإداري ومنع الأزمات المالية. وفي إطار ما سبق توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة تضافر جهود كل من المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجميع المستفيدين منها.

- ضرورة قيام هيئة سوق الأوراق المالية خاصة في الدول العربية بتفعيل لائحة حوكمة الشركات وما تحتويه من مواد وبنود مهمة تتعلق بلجنة المراجعة، وذلك من خلال إلزام الشركات بها ووضع الضوابط المناسبة لضمان تنفيذها.

- إجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال حوكمة الشركات والمحاسبة الإبداعية ودور آليات الحوكمة في الحد منها سواء ما يتعلق منها بلجنة المراجعة، أو مجالس الإدارة أو المراجع الداخلي أو الخارجي.

الهوامش والمراجع:

[1] The American Institute of Certified Public Accountants; http://www.aicpa.org/

[2] محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، (الدار الجامعية: الاسكندرية، 2009)، ص 158.

[3] The Annual Report of the SEC for the fiscal year ended September30,1978; http://www.sec.gov

[4] Treadway Commission. Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting. USA, **National Commission on Fraudulent Financial Reporting** www.coso.org/Publications/NCFFR

[5] Annemarie K. Keinath, Northwest, and Judith, "Audit Committee Responsibilities , Focusing on Oversight, Open Communication, and Best Practices" **The CPA Journal**,November, 2004.

[6] Sarbones –Oxley H.R.3763, 2002, www.Findlaw.com

[7] Cadbury Committee,"Financial Report of the Committee on the Financial Aspect of Corporate Governance", Financial Reporting Council, **London Stock Exchange**, London, 1992.

[8] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 159.

[9]Chris Mallin, **The Relationship Between Corporate Governance, Transparency and Financial Disclousue, Selected issues in corporate governance: regional and country experiences,** United Nations conference on Trade and Development, New York, 2003.

[10] The Canadian Institute of Chartered Accountants, **Terminology for Accountants**. 4th edition. Canada, CICA, 1992.

[11] Marrian, I, F, **Audit Committee**, Edinburgh, The Institute of Chartered Accountants of Scotland, 1988.

[12] نصير عبد الوهاب علي وشحاته السيد شحاته، **تدقيق الحسابات والحاكمية المؤسسية في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، (الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007).

[13] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)**، تطبيقات الحوكمة في المصارف، (الدار الجامعية: الاسكندرية، 2005)، ص 3.

[14] خالد الخطيب، تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، **مؤتمر إدارة منظمات الأعمال: التحديات العلمية المعاصرة**، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ماي 2009، ص 3.

[15] Cadbury Committee, op, cit, p 15.

[16] OECD, Principles of Corporate Governance, 2004.

[17] رأفت حسين مطر، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، **مجلة المحاسب الفلسطيني**، 2008، ص 2.

[18] OECD, Op, Cit.

[19] Stephen R. Moehrle & Jennifer A. Reynolds-Moehrle, "Earnings Management in The Context of Pension Accounting: A Case", **Global Perspectives on Accounting Education**, Vol. 2, 2005, p. 14.

[20] Paul M. Healy &James M. Whlen, "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting", **Accounting Horizons**, Vol. 13, No. 4, 1999, p. 370.

[21] عماد سعيد الزمر، "دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 1، جانفي 2009، ص. 5.

[22] سمير كامل محمد عيسى، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد 2، جويلية، 2008، ص. 13.

[23] George Latridis & George Kadorinis, "Earnings management and firm financial motives: A financial investigation of UK listed firms**",** **International Review of Financial Analysis**, Vol. 18, 2009, p. 164.

[24] Amy Patricia Sweeney, "Debt-covenant violations and managers' accounting responses", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 17, 1994, pp. 281-308.

[25] أنظر على سبيل المثال:

- Denis Cormier, Isabelle Martinez, "The association between management earnings forecasts, earnings management, and stock market valuation: Evidence from French IPOs", **The International Journal of Accounting**, Vol. 41, 2006, p. 210.
- Shaw K. Chen et al., "The frequency and magnitude of earnings management: Time-series and multi-threshold comparisons", **International Review of Economics and Finance**, Vol. 19, 2010, p. 672.
- Nurwati A. Ahmad-Zaluki et al., "Earnings management in Malaysian IPOs: The East Asian crisis, ownership control, and post-IPO performance", **The International Journal of Accounting**, Vol. 46, 2011, p. 112.

[26] بشرى نجم المشهداني، ليلى ناجي الفتلاوي، "المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة 35، العدد 93، 2012، ص. 31.

[27] Millstein, I.M, "Introduction to the report and recommendations of the Blue Ribbon Committee on improving the effectiveness of corporate audit committees", **The BusinessLawyer**, 54, 1999,p 1057-1066.

[28] رشا حمادة، "دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد 2، 2010، ص 105.